ازمة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية

م.د.آمنة محمد علي(*)
Emile:amena14456@yahoo.com

الملخص:

موجة الثورات والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في دول عربية عدة ضد نظم سلطوية ، حملت عناوين الاصلاح والتغيير الذي يتطلب مساحة زمنية قد تطول او تقصر بحسب مقتضيات حالة التغيير، فلكل حالة خصوصيتها التي يفرضها واقعها السياسي والاجتماعي والجيوبولتيكيبما يطلق عليها الفترة الانتقالية ، تجري خلالها خطوات البناء والتحول نحو الديمقراطية، لذا فانها تتسم بتحديات وصراعات قد تفضي الى ازمات في اي تجربة من تجارب التغيير عبر التاريخ ، تتناول الدراسة التحديات والازمات التي احدثتها عملية التغيير نحو الديمقراطية وسبل تجاوزها لانجاح عملية التحول الديمقراطي.

المقدمــة:

الربيع العربي ، الثورات والاحتجاجات التي غيرت معادلات حكم تبنته بلدان عربية عدة منذ الاستقلال ولغاية تفجر الاحتجاجات عام ٢٠١١ ولم يكن لاحد ان يتصور سقوطها المدوي والمتتابع الواحدة تلو الاخرى بفعل ثورات شعبية، بعد مارزحت تلك الشعوب تحت جور النظم السلطوية، التي يديرها حزب اوحد ورئيس يمتلك كل الصلاحيات، فهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الحكومة ومن يسن القوانين والتشريعات ويتولى تطبيق القوانين والتي قد تكون في اغلب الاحيان في غير صالح تلك الشعوب ، فضلا عن

(*)مركز دراسات المرأة/جامعة بغداد.

هيمنته على موارد البلاد واحتكار مجالات اقتصادية هامة، مما تسبب في انتشار الفقر. شعوب مقهور ترنو الى الخلاص باي ثمن، واحزاب تعيش في المهجر تسعى الى اقتناص فرص الوصول الى السلطة دون ان تمتلك رؤية شاملة حول سبل بناء الديمقراطية، لاسيما وانها تعيش خارج البلاد منذ عقود طويلة جعلتها خارج المجال الحقيقي للاوضاع في تلك البلدان، وبالمقابل دول لديها مصالح ستراتيجية كانت وستبقى توجه سير علاقاتها معها بما يخدم مصالحها، فبعد ان واجه الغرب مسألة الاحتجاجات بشئ من التردد والحيرة، اتخذ بعدها موقف المؤيد لتلك الثورات، وتبنى اعلاما ومسميات ادت دورا نفسيا يتناغم وتطلعات تلك الشعوب بالحرية ورغد العيش في دولة يسودها القانون وتحفظ فيها الحقوق، فاطلقت تسميات مثل "الربيع العربي وثورة الياسمين"، وعلى الرغم من سلمية التحول في تونس وبدرجة نسبية في مصر، بعكس ليبيا وسوريا وبدرجة اليمن، الا ان التحول من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي يتطلب شروطا ينبغي توفرها ضمن مرحلة زمنية تتضمن خطوات واجراءات الانتقال نحو الديمقراطية بما يطلق عليه (المرحلة الانتقالية) اذ تتسم تلك المرحلة بتحديات وصراعات تفضي الى ازمات في اي تجربة من التجارب عبر التاريخ، ولكل حالة خصوصيتها واوضاعها التي يصنعها المركب التكويني من ديمغرافي وجيوبولتيكي وموارد طبيعية تمنحه اهمية دون غيره.

فرضية البحث

ان الثورات التي شهدتها دول عربية عدة، تهدف الى التحول من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي من خلال تغيير شكل النظام وآلياته، ثم اجراء عملية اصلاح شامل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي يتطلب مدة زمنية او فترة انتقالية ، تجري خلالها خطوات البناء والتحول نحو الديمقراطية، وكل خطوة تؤسس لما يليها من خطوات في طريق الديمقراطية، لذلك فمن الضروري ان توفر تلك المرحلة الاجواء المناسبة لانجاح عملية التغيير.

اشكالية البحث

ان المرحلة الانتقالية تمثل ساحة او مجال التغيير، لذلك فإنها ستواجه جملة من العقبات والتحديات التي قد تفضي الى ازمات، تعرقل جهود الانتقال الى الديمقراطية ومسيرة الاصلاح مما قد يطيل امد تلك المرحلة، او قد تفشل الثورة في تحقيق اهدافها التي قامت على اساسها، فما هي تلك التحديات والازمات التي ترافق المرحلة الانتقالية؟ وماهي مسبباتها؟ وماهي العوامل التي تؤثر فيها؟ وابعاد عملية التحول على المستوى الداخلي والخارجي؟ جملة من الامور التي تتناولها هذه الدراسة.

منهجية البحث

يتناول البحث موضوعة "أزمة المرحلة الانتقالية لما بعد الثورات العربية" من خلال إطار نظري يوضح ماهية ومفهوم المرحلة الانتقالية وأهميتها، ثم يكون عرض الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي، ألذي يعرج على التحديات التي تواجه التحول نحو الديمقراطية وأزمات المرحلة الانتقالية .

هيكلية البحث

تتضمن المباحث والمطالب الاتية :

المبحث الاول : المرحلة الانتقالية

المطلب الاول: مفهوم المرحلة الانتقالية وسماتها

المطلب الثاني:تحديات المرحلة الانتقالية

المبحث الثاني : المرحلة الانتقالية المأزومه

المطلب الاول : التغيير وازمة المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: تأثير الازمات على مسار المرحلة الانتقالية

اولا : على المستوى الداخلي

ثانيا : على المستوى الخارجي

الخاتمة

المبحث الاول: المرحلة الانتقالية

احدثت الثورات والاحتجاجات التي اندلعت في دول عربية عدة موجة من التغيرات وصفت بأنها عميقة في بعض الحالات وعليه جرى الحديث عن مرحلة انتقالية لم تكن بداياتها سلمية وسلسة بل واجهتها الكثير من الاشكالات والتحديات فماذا تعني المرحلة الانتقالية؟ وماهي التحديات التي واجهتها ؟

المطلب الاول : مفهوم المرحلة الانتقالية وسماتها

يتسم التغيير بحالة من الحركية التي لابد ان تجري ضمن فضائين احدهما مكاني وآخر زماني، قد يتسع او يضيق بحسب واقع التحولات الجارية. فالفضاء المكاني يمثل منطقة التغيير ومحيطها الذي يمتلك خصوصية التأثير في التحولات الجارية، اما الفضاء الزماني فهو ما اصطلح على تسميته المرحلة الانتقالية؛ انها الفترة المحصورة بين حالتين مختلفتين،يجري خلالها الانتقال من وضع الى آخر بناء على تحولات في أنماط سياسية واقتصادية واجتماعية فضلا عن الامنية.

وتتحدد طبيعة المرحلة الانتقالية بحسب نوع الانتقال،فالنهضة الاوروبيةعلى سبيل المثال والتي جرى وصفها على انها "مرحلة الانتقال نحو الحداثة في اوروبا"،لذا فإنها تعد مرحلة لاتضبطها قوانين إعادة انتاج الذات بل انتاج الاخر؛ إذْ ليس لها منطق داخلي، ومنطقُها مستمَدٌّ مِن أُفول ما انطلقت منه، وبزوغ ما يلِيه وتَقود إليه. لذا اتسمت بكونها عاصفة ليس لها شكل ثابت ويشوبها حالة من عدم الاستقرار وانعدام اليقين، ومعه الشعور بالأمن والثقة بما هو قائم؛ لأن ما كان يتلاشى، وما سوف يكون لم يتضح بعد، بل تظهر تأثيراته بشكل متتابع، وغالبا ما تبحث العلوم الاجتماعية في أثرانهيار المؤسسات والمسلمات والأعراف، وتغير أنماط الوعي، والقلاقل الأهلية، وانهيار ممالك وقيام ممالكَ أخرى... في السلوك الإنساني (١).

ان الوعي الكامل بطبيعة التحول والابعاد التي إنطلق منها والاهداف التي يسعى القائمون عليه لتحقيقها، هو الذي يمنح مرحلة إلانتقال بعدها الزمني ومجريات مايرافقها من أحداث، ومايمكن ان يوصف بأنه انتقال من نظام لآخر او تحول بين حقبتين تاريخيتين، وهو مالم يتحقق

في الحالة العربية ، إذ إن الانتقال فيها جرى بين وضع قائم متفق على تشخيصه أو مختلف عليه ، الى وضع مرجو أو مأمول لابد أن يتفق مويديه على تعريفه وأن يكونوا قادرين على التحاور حوله بعقلانية ، فلا معنى لعبارة مرحلة الانتقال الى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية ، وفعل تاريخي ثوري يقود اليها . يتم فيه تحديد سمات مرحلة الانتقال من أجل ترشيد السلوك السياسي للفاعلين التاريخيين، ولايوجد إنتقال مجرد او إنتقال بذاته دون تحديد لانتقال ماذا، ومن أين ، والى أين . هذا مايحدد طبيعة مرحلة الانتقال وطبيعة المنهج الذي يلزم في دراستها كمتغير مؤثر له نتائج اجتماعية او سياسية اوثقافية او غيرها (٢).

ان المرحلة الانتقالية قد تحددت بدايتها مع تفجر الثورات العربية،الا ان معالمها لم تتحدد، كونها تعتمد على مجريات الاحداث التي ترافق مسيرتها، والعقبات والتحديات التي تحكم مجال حركتها ، والتي تجعل طريقها شائكا غير سالك وبإيقاع غير منضبط متعثر في اغلب الاحيان مما يصبغ المرحلة الانتقالية بتلك التحديات ايضا.فمساراتها تشبه مسارات الثورات التاريخية، متلكئة تشهد خطوات الى الامام واخرى الى الوراء ، وتطورات تقدمية واخرى ارتدادية ، وصعود لقوى ثورية يعقبه تكتل قوى مضادة لها تحاصر المد الثوري في البداية وتوقفه في كثير من الاحيان، ولكن لوقت يطول او يقصر، من اجل أن تتحقق أهداف الثورات في الاصلاح، والذي يعدمن أهم العوامل الضاغطة، التي تدفع باتجاه قيام الثورات وذلك عندما يغلق طريق الاصلاح التدريجي، مما يجعل منها اضطرار وليس اختيار، فعندما يستعصي الاصلاح، تكون الثورة الملجأ الاخير لقطاعات واسعة من الشعب، تجد نفسها في قلب الفعل الثوري قبل ان تدرك طابعه. ويحدث ذلك نتيجة تراكمات مستمرة على مدى فترات من الزمن يبدو فيها سطح المجتمع ساكنا في الظاهر بينما تتحرك اعماقه، وربما تغلي كما لو انها بركان غاضب يختمر تحت السطح، قبل ان ينفجر بشكل تلقائي على نحو يحول دون توقعه، فيترتب عليه فيما بعدتأثيرات سلبية على مسار الثورة الذي يبدو متعثرا. وهي صبغة اصطبغت بها الثورات منذ ثورات الجيل الاول في نهاية القرن الثامن عشر وحتى ثورات

الجيل الاخير في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين،بسبب افتقار تلك الثورات الى خطة توجهها وقيادة تقوم عليها، مايجعلها تعتمد خطوات تجريبية ومثل هذه الخطوات لابد ان تنطوي على اخطاء لايمكن تفاديها في اي عمل يحدث للمرة الاولى ولا يملك القائمون عليه خبرة سابقة فيه (٣) ، مما يجعل المراحل الانتقالية مراحل ازمات كبرى،وهو حال كل الانتقالات اذ تتسم دائما ببروز حركة افكار جديدة وانطلاقها باتجاه تكوين صيغة جديدة في توجيه تلك المرحلة، في وقت تحاول فيه القوى القديمة استعادة مكانتها التي خسرتها بكل السبل،بغض النظر عما تتسبب به من اضرار في محاولات العودة تلك المصحوبة بوسائل عنف في اكثر الاحيان، والتي قد لا تحقق مبتغاها بسبب ماعاناه المجتمع خلال الحقب الماضية، وما تتسبب به حركتها من اجل استعادة السلطة من معاناة حالية ، هذه التوجهات تدفع بجيل جديد من الثوار ممن يتبنون طروحات حول معالجة المشكلات الاجتماعية بالبروز، وقد يحققون نجاحا جزئيا لايمنحهم الشرعية الكافية. وهكذا يشهد المجتمع الذي تندلع فيه الثورة خطوات الى الامام، واخرى الى الوراء، الا ان هذه هي طبيعة الثورات الشعبية ، وأحد الملامح التي تحكم المراحل الانتقالية، على نحو يؤدي الى عدم استقرار مصحوب باضطرابات متفاوتة من حالة الى اخرى، لسنوات او لعقود وفقا لظروف كل حالة.

ان قراءة تأريخ الاجيال المتعاقبة من ثورات العالم تبرز بشكل جلي ذلك الاضطراب وعدم الاستقرار الذي اتسمت به مراحل الانتقال. فقد استمر المسار الثوري متعرجا في فرنسا منذ ١٧٨٩ وحتى ١٨٧٠، حيث كانت الخطوات الارتدادية اكثر واشد حدة مقارنة بالخطوات التقدمية ، الى ان فتحت الثورة الطريق الى التقدم باتجاه تحقيق اهدافها التي سعت اليها على مدى ثمانية عقود (٤).

المطلب الثاني: تحديات المرحلة الانتقالية

اذا كان الانتقال من حالة الى اخرى يجري ضمن مرحلة زمنية تحددها ظروف تلك المرحلة، فإن كل انتقال نحو الديمقراطية لابد ان يواجه صعوبات وتحديات، وهو ما تؤكده الدراسات التي تبحث في معضلات نشر الديمقراطيات في العالم، ومنها الدراسة التي قام بها ادوارد مانسفيلد، وجاك سنايدر بعنوان "الحرب والعملية الديمقراطية" والتي أكدا فيها ان العالم الذي يوجد به المزيد من الديمقراطيات المستقرة والناضجة هو بالتأكيد عالم اكثر أمنا. الا إنّ هذا الانتقال يتطلب تجاوز مرحلة يسودها الاضطراب وقد يفضي ذلك الى تفشي ظواهر عنف فينعكس بدوره على البلدان نفسها لتصبح اكثر عنفا وميلا للعدوانية خلال هذه المراحل الانتقالية ، وقد تدخل في حروب مع دول اخرى ديمقراطية (٥) فعملية التحول يحكمها زيادة على الظرفية الزمانية والمكانية؛العناصر الاجتماعية المحركة للوضع السياسي باتجاه التغيير، الذين يجري وصفهم بانهم الفاعلون الاساسيون الذين يقع على عاتقهم ازاحة نظام قائم واحلال آخر محله. في الوقت الذي يمثل ذلك النظام القديم بنيانا هيكليا لديه امتدادات اجتماعية نافذة في كل مجالات النشاط الاداري والبنيوي للدولة، ومصالح سوف يسعى بشكل حثيث للدفاع عنها، انه جزء لايتجزأ من جسد المجتمع، السلطة والادارة والاقتصاد، في حين تفتقرالمجموعة الجديدة الى خبرة وقوة سابقتها.

ان الهدف الاول لقيام الثورات هو ازاحة وتهديم البنيان السلطوي القديم واحلال نظام جديد بدلا عنه، يختلف في سياقاته وآليات عمله عن سابقه. فالاحداث المتسارعة التي اعقبت سقوط نظام زين العابدين بن علي في تونس، والمتمثلة بالاطاحة بنظام حسني مبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن ومقتل معمر القذافي واسقاط حكمه السلطوي في ليبيا ومحاولات الاصلاح الدستوري التي انطلقت في المغرب والاردن والاصلاح الاقتصادي في السعودية ، اظهرت تلك الاحداث باننا امام ديناميات جديدة في المنطقة وعصر جديد يعيد الاعتبار الى الناس بكل الطموح الى صياغة عقد اجتماعي جديد (٦)، الأمر الذي افرز جملة من التحديات التي لايمكن حصرها، لاسيما وان التغيير محكوم بالظرف الزماني والمكاني، مايعني طبيعة المجتمع من حيث كونه تعددي ام واحدي ومستوى الوعي السياسي والثقافي له،

وطبيعة النظام السابق والسلطة التي كانت تحكم، اذ اظهرت تلك الثورات بأن بعض الحكام مثل زين العابدين وحسني مبارك لم يتشبثوا بالسلطه كما فعل الرئيس الليبي معمر القذافي، الذي جعل عملية التغيير دموية وكارثية على بلده، والحال نفسه في سوريا التي تعيش حربا طاحنة بسبب التشبث بالسلطه واغلاق الباب امام مايمكن ان تكون حلول سلمية للانتقال الديمقراطي. وعلى الرغم من أن النتائج التي تمخضت عن تلك الثورات متشابهة من حيث تغيير رأس النظام وشكله ايضا، الا ان طبيعة التعامل مع تلك النتائج اظهرت ان لكل حالة خصوصيتها، بما يتعلق بكيفية ادارة المرحلة الانتقالية وحجم ونوع التحديات التي تواجهها، على الرغم من اتخاذها جميعا مبدأ التداول السلمي للسلطة هدفا اساسيا لها، تتفرع منه اهداف اخرى تتعلق بخطوات الانتقال الديمقراطي ومنها:

١- وضع دستور يستفتى عليه الشعب (ليكون الوثيقة التي يحتكم اليها الفرقاء السياسيين كخارطة طريق ذات قوة قانونية لايمكن تجاوزها او القفز على بنودها في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والحفاظ على الحقوق وغير ذلك ممايتعلق بمصالح البلد الداخلية او الخارجية) .

٢- العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية (برلمان منتخب من قبل الشعب يمثل السلطة التشريعية ثم حكومة تتشكل من الاحزاب الفائزة في الانتخابات تمثل السلطة التنفيذية وسلطة قضائية تعمل بشكل مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية) .

٣-بالتزامن مع ضرورة منح الحريات ومنها حرية الاعلام والسماح لمؤسسات المجتمع المدني بالقيام بادوار تعزز المسار الديمقراطي والتنموي ومكافحة الفساد وغيرذلك من الاجراءات باتجاه بناء وترسيخ الديمقراطية، وكل من تلك الخطوات تمثل تحد كبيرامام المشروع الديمقراطي في كيفية إنضاجها والاتفاق على صيغة مقبولة ومناسبة وإمكانية تطبيقها وحجم القبول الاجتماعي او الرفض لها .

ان مجرد اسقاط نظام سلطوي،على الرغم من كونه انجاز تاريخي، لكن لايمثل بالضرورة نجاحا للثورات، عندما لاتستطيع التحول الى ثورات كاملة يمكن ان تحدث التغيير الحقيقي، وهو ما تشير اليه النتائج المترتبة عن الثورات والاحتجاجات على الارض (٧)، ومنها افتقارها الى

قيادة متماسكة وملتزمة بالاهداف الثورية،وغياب الفكر او الايديولوجيا والاهداف البرامجية الواضحة، فضلا عن فقدانها الاتجاه. ويعد البنيان الاستبدادي للانظمة السابقة ،احد اهم المعرقلات لعملية التحول نحو الديمقراطية،فالغالبية العظمى من الدول العربية التي اعتمدت – منذ استقلالها– على التنظيم الحزبي الواحد كمحرك للنظام السياسي؛ اما عبر اعتماد نظام سياسي يقوم بالاساس على حزب او تنظيم سياسي واحد،وماعداه من تنظيمات يعد غير شرعي، او عبر احتكار التنظيم الواحد قواعد اللعبة السياسية مع اعطاء هامش بسيط الحركة لعدد من التنظيمات الضعيفة الاخرى التي لم تكن ذات تأثير يذكر، في مقابل السيطرة التامة للحزب السلطوي على السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) الى جانب تشبكه مع القوى المجتمعية والمالية محليا، فضلا عن الصفقات التي عقدها مع القوى الدولية والاقليمية، بحيث اصبح التنظيم الواحد هو الشكل الثاني للدولة ومصدر شرعيتها واستقرارها(٨)، وعندما استشعر النظام السلطوي المتجذر، الخطر الذي يهدد وجوده بفعل ما حصل من تغيير والسعي لازاحة تأثيره، دفع به ذلك لاستخراج مايمتلكه من اسلحة ذاتية دفاعية لحماية موقعه ومكانته السابقه، فاصبح احد اهم المعرقلات لعملية التقدم في المسيرة الديمقراطية والمرحلة الانتقالية.كذلك فإن الطبقة الوسطى المتكونة من الضباط والموظفين الحكوميين والطلبة وارباب العمل واصحاب المشاريع الزراعية، التي برزت ونمت في العهد السابق، والتي استشعرت التهديد في حاضرها ومستقبلها في ظل النظام السلطوي، فاندفعت للمطالبة بالديمقراطية،وبعد التغيير، وجدت نفسها في مواجهة غير متكافئة مع طبقة نفعية تحتل قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، وبات يحذوها الامل بأن المشاركة في السلطة طريقها نحو الخلاص من سيطرة الدولة واحتكارها للثروة والسلطة، وذلك من خلال ممثليها في الحكومة والبرلمان والذين يدافعون عن مصالحها ويعمدون الى تحقيق التوازن مع الطبقة النفعية. فالمعركة الديمقراطية تعكس الصراع القائم بين هاتين الطبقتين على اعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، واقتسام السلطة (٩).

ويعد تحقيق الشرعية الشعبية التي تقود الدولة،من أبرز التحديات المحلية الماثلة أمام الثورات ، فضلا عن بناء جيل يؤمن بالتعددية السياسية والديمقراطية، ويُنشِئ نظاما سياسيا سليما، الى جانب القدرة على رسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية رغم طبيعة المرحلة الانتقالية المتقلبة وغير المستقرة، وتجاوز حالة التخبط والتناقض في القرارات الإدارية التي تتسم فيها المرحلة الانتقالية، ومقاومة الجنوح إلى الدكتاتورية الثورية وغلبة التعصب، وتحدي تحقيق الوئام الداخلي، وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

ومن جملة التحديات ايضا، توفير المناخ الملائم لعمل الجماعات الفاعلة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنخب،والتي تكاد تكون مهزومة سياسيا بفعل الأنظمة السابقة، فضلا عن إن المجتمعات العربية في المرحلة السابقة لم تعتد على التعددية، ولا على الانفتاح، سواء أكانت من النخب السياسية الحاكمة، أو من عموم المجتمع أم من المعارضة (١٠).

لقد احدثت تلك الثورات تحولا في المشهد السلطوي في دولها، والنتيجة الواضحة هي ظهور او تكون أنظمة جديدة منتخبة ديمقراطيا بغض النظر عن القوى المهيمنة، او الحائزة على الاغلبية، اكانت احزاب اسلامية ام علمانية، مع ذلك؛ فانه وبقدر تعلق الامر بالتحولات الجيوستراتيجية فقد احدثت عملية انهيار النظم السلطوية، تغيرات طالت طبيعة الحسابات الجيوسياسية في المنطقة وباتجاه اعادة تقدير للاوزان النسبية لنفوذ قوى عالمية ودولية مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين وتركيا(١١) والتي تحتل جزء من عوامل التأثير في عملية التحول، وفي ظل مايعيشه العالم من اجواء صراعات وعنف، لايمكن لدول الثورات ان تكون بمنآى عنها بل انها في الواقع اصبحت بابا من ابواب تلك الصراعات ومحور من محاورها وساحة تدار بها صراعات المصالح للقوى الاقليمية والدولية، وفتحت الباب امام تدخلات لجهات عدة اسهمت في تأجيج الاختلافات الداخلية، وظهور تيارات دينية متطرفة اثرت بشكل سلبي على الواقع السياسي والاجتماعي، وماترتب على ذلك في المجالات الاخرى مما القى بظلاله بشكل كبير ومباشر على اهداف الثورات ودفع باتجاه طول الفترة الانتقالية وقسوتها في اغلب الاحيان.

المبحث الثاني : المرحلة الانتقالية المأزومة

لم تكن ثورة الياسمين التي انطلقت في تونس بفعل حدث طارئ ، وإنما جاءت تعبيرا عن رفض الواقع المرير الذي تعيشه فئة كبيرة من المجتمع التونسي، تداخلت فيه الازمات والمعانات لتلقي بظلالها الاكثر ثقلا على الفئات الاكثر فقرا، ذلك الرفض الذي أشعل جذوتها.ثم تبعها احتجاجات وثورات انطلقت من واقع متشابه في مايجاورها او يعيش ضمن فضائها الاقليمي الذي تختبئ فيه مرارة المعاناة كجمر تحت الرماد، لتخرج الى السطح معلنة عن نفسها، عندما اصبح عبء الحياة في ظل الدكتاتورية فيها،أشد وطأة من بطش النظم السلطوية، فانكسر حاجز الخوف وتفجرت حركات الاحتجاج التي ادت فعل ثوري تغيرت بموجبه النظم الحاكمة.

مفعمة بعشق الحرية اندفعت تلك الحركات وتبعتها آمال الشعوب نحو احلام بحياة افضل، الا ان الفترة الانتقالية التي اعقبت حركات التغيير لم تجلب لها الامنيات والطموحات، بل جاءتها باعباء جديدة ثقيلة تحملتها الشعوب المرهقة أصلا بجور النظم السابقة، فبالامس انبعثت الثورة بفعل معاناة واليوم تعاني هي الاخرى من مشكلات تعيق حركتها وتبطيء ماترنو اليه من عملية البناء الديمقراطي، وعلى الرغم من إن مسؤولية ذلك تقع بالدرجة الاولى على النخب السياسية المتصدية لعملية التغيير، الا ان جانب آخرمن تلك الازمات التي تحكم المرحلة الانتقالية يعود الى مسببات عدة، لينتج مزيد من المعاناة ويتراجع سقف الامنيات، فليس بالامنيات تبنى الاوطان بل عندما تتوافر شروط بنيانها ، وهو مايتناوله المطلبان الاتيان:

المطلب الاول: التغيير وازمة المرحلة الانتقالية

الثورات العربية قامت ضد فساد انظمة سياسية سلطوية أضعفت مؤسسات الدولة من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية لتصبح جميعها في قبضة حزب واحد وربما شخص واحد، بمعنى انها مثلت عامل هدم لتلك المؤسسات، وهي اليوم بحاجة الى اعادة بناءها، هذه الانظمة بما لديها من وسائل وامكانات استطاعت تنميتها على مدى عقود من الزمن؛

لايمكن دحرها وازالة اثارها بين ليلة وضحاها، بل تحتاج الى مزيد من الوقت واجراءات علاجية جذرية بنيوية، الامر الذي تكتنفه الكثير من الصعوبات والاشكالات، التي قد ترتقي لمستوى الازمات، وتتجلى محددات تلك الازمات الناتجة عن فعل التغيير في:

اولا– إرث النظام السابق : عندما ينظر الى المرحلة الانتقالية بوصفها ساحة الحسم او مجاله، التي تختبر فيها نتائج الثورة، فإنه يمكن التنبؤ بنتائجها ايجابية كانت أم سلبية،عبر تلك المرحلة وقوى التجاذب والتصارع فيها، والعمل على تمحيصها وهل تتواجد قوى الأنظمة السابقة ام انها انسحبت منها، فضلا عن مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الثورة. اذ أن رأس النظام السياسي في دول الثورات الناجحة سقط غالبا، لكن بُنيَته ما زالت قائمة، وكثير من المؤسسات التي أنشأها ذلك النظام باقية وأصحاب المصالح المرتبطين به، مازالوا قائمين وفاعلين، وطبيعة القوى السياسية الجديدة التي ظهرت على المسرح السياسي ، فكرها تاريخها برامجها فضلا عن مدى قناعتها بالمبادئ الديمقراطية، التي ستؤثر بشكل سلبي او ايجابي على سير المرحلة الانتقالية، لاسيما وان من سمات المرحلة الانتقالية اختلال التوزيع والتوازن بين القوى والمصالح والتحالفات الداخلية والخارجية القائمة، فيما يحاول الجميع إيجاد توزيع وتوازن جديد للقوى والمصالح الداخلية والخارجية، الذي يقود الى صراع النفوذ بين جميع الأطراف(١٢). فالمرحلة الانتقالية هي التي تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد. وعليه فإن إدارتها تتعلق بكيفية إسقاط النظام السابق والعمل علي بناء نظام ديمقراطي يؤسس لعملية تغيير حضاري شامل.. ما حدث كان مختلفا حيث ساد تلكوء وتباطوء في إزاحة النظام القديم بقياداته علي الرغم من اهمية ذلك لتأمين عملية بناء نظام سياسي جديد (١٣)، وزيادة الصراع الاقتصادي، حيث إن القوى المتضررة من تغيّر أنظمة الحكم، ستبذل قصارى جهدها بطرق مختلفة للتأثير في المرحلة الانتقالية، من خلال شراء ذمم وتشكيل مجموعات جديدة وتشكيل أحزاب جديدة وبلورة وآجهات وقيادات تعبر عن مصالحها.

ان سمات الشك والحذرالتي تحملها المرحلة الانتقالية من جهة والتفاؤل والحماس الشديدين من جهةٍ أخرى، تعطي فرصة اكبر للتدخلات الاجنبية، كلما امتد بها الأمر ، وتعطي فرصة

لاتباع النظام القديم أن يجمعوا صفوفهم من جديد. كما أنها تتسم بظهور العنف بنسب ودرجات مختلفة، واتخاذه لأشكال عسكرية أو أمنية أو سياسية أو فكرية(١٤) الى جانب تحديات أزمة الثقة التي تبرز بين القوى التي قامت وتقوم بالثورات، ومخاوف أنصار الأنظمة القديمة من تعرضهم للانتقام، واستفادة بعض الأنظمة العربية السلطوية التي تقاوم التغيير من بعض الأخطاء والآثار الجانبية للثورات، وتوظيفها لتعزيز قوتها واكتساب مناعة ضد التغيير، فضلا عن الضرر الذي يحدثه المتسلقون على الثورات ممن يجدون ربيعاً جديداً في المرحلة الانتقالية.، ويُفتَح الباب امام تدخلات اجنبية بهدف اثارة المشكلات وعرقلة جهود البناء الديمقراطي بحيث تُصبِح تلك الدول وصية على شخصيات سياسية تعمد الى إعاقة عمل بعض المؤسسات، ووضع العصى في دولاب العمل السياسي. مستقوية بتلك الانظمة السلطوية التي تقف بالضد من عملية التغيير،تلجأ تلك الشخصيات السياسية إليها كلما تضررت مصالحها للحصول على الدعم والمساندة، الامر الذي يساهم في خلق ازمات تعيق جهود البناء الديمقراطي، وتطبع المرحلة الانتقالية بطابع مأزوم على الدوام .

٢- زيادة النزعة القومية وبروز الهوية الفرعية، فعملية التحول الديمقراطي تتعلق؛ باضعاف مركزية السلطه، والتحالفات الداخلية غير المستقرة ، والتعبئة السياسية ودخول جماعات وطبقات جديدة في العملية السياسية، وقد لايجد القادة السياسيين أمامهم الا المغامرات غير المحسوبة من أجل توحيد الصفوف والحفاظ على الائتلاف الحاكم، ومن اجل الحصول على التأييد الجماهيري فأنهم يلجؤون الى استثارة المشاعر القومية والهويات الفرعية، ومتى تمت استثارة هذه المشاعر فانه يصعب السيطرة عليها وعادة مايساند العسكريون من بقايا النظام السابق هذه التوجهات لانها تؤدي الى زيادة نفوذهم السياسي(١٥) فضلا عما تتسبب به ازمة الثقة بين الاحزاب السياسية ومحاولة كل حزب تحقيق مكاسب انتخابية على حساب الاخر، وممارسة التسقيط السياسي، الامر الذي يدفع للاختباء تحت المظلة الفرعية ، وذلك تبعا لاختلاف التوجهات العقائدية من جهة ولعدم وجود ثقافة ديمقراطية سواء لدى الاحزاب السياسية ام على المستوى الشعبي. فاصبحت مسائل مثل كتابة الدستور والتصويت عليه

واجراء انتخابات وشكل النظام ومصادر التشريع والقوانين التي يعمل بها واقرار القوانين في البرلمان مسألة معقدة ، فضلا عما تحتاجه من مدة زمنية لغرض مناقشتها والتصويت عليها، والتنازع على الصلاحيات والمكاسب والبحث عن مغانم ومكاسب تشريفية في العمل السياسي. فكل حزب يطالب بأن تكون له حصة في الحكومة والوزارات ومحكومة بالهويات الضيقة وليس بالهوية الوطنية الجامعة ، وكأنها غنيمة يقتسمونها بينهم مما افقد النظام الديمقراطي روحه وطبيعة عمله في ان تكون الاغلبية الانتخابية هي المسؤولة عن تشكيل الحكومة واستبدلت بحكومة وحدة وطنية او حكومة محاصصة، واقتسام الغنائم وكان لهذا الامر تاثيرات مدمره في تولي المناصب اشخاص غير كفوئين وتفشي ظاهرة الفساد.

٣- ظهور حركات الاسلام السياسي والتي كانت تحظى بدعم الغرب بقيادة الولايات المتحدة ابان الحرب الباردة، اذ ان الاخيرة وفي مواجهة الاتحاد السوفيتي عمدت الى استثمار واجهات عربية واسلامية كبيرة في المنطقة لخدمة متطلبات الصراع مع خصمها الشيوعي، فكان التعاطي الايجابي مع صعود المد القومي فرصة لمواجهة المد الشيوعي للمنطقة، فضلا عن تعبئة المد الاسلامي لتشكيل جبهة عريضة ومتينة من المقاومة الاسلامية في افغانستان ضد الروس هناك .

لقد ساعدت هشاشة الاوضاع السياسية تلك الجهات في القفز الى الواجهة، وتنامي قوتها واستخدامها نصوص دينية في الترويج لمنهجها وقياداتها، وزج الدين بالسياسة، وفي حين ان الكثير منها لايؤمن بالديمقراطية بل يدعو الى طاعة ولي الامر وعدم تغييره بوصفه الاعلم والاقدر في الفقه الديني، فأنها تستغل الحيز الذي تمنحه الديمقراطية لتسلم زمام الحكم ولديها اتباع كثيرون لايمتلكون ثقافة ديمقراطية. وفي اغلب الاحيان تتسم تلك الجهات بالتشدد الديني والطائفي، مما اثار مشكلات بين شرائح المجتمع التي تختلف معها في الدين او الطائفه، تبعته اعمال عنف وضحايا وتدمير للبنى التحتية وعرقلة جهود المسير نحو الديمقراطية واثارت توترات اقليمية ودولية واستقطابات طائفية، وقتل على الهوية ، فاصبحت احد عوامل الازمة للمرحلة الانتقالية. ومن جانب آخر تصر تلك الجماعات على ان تكون هوية نظام الحكم

اسلامية وان تكون نصوص الدستور مشتقة من مباديء الاسلام او محاولة اعادة بعض الممارسات القديمة والتي لاتتوافق مع الحاضر، ووضعها في قانون ضمن الدستور مما اثر في قوة وتماسك البنيان الاجتماعي لاسيما في المجتمعات المتعددة في الاعراق والاثنيات، واثار المشكلات التي رافقت عملية اقرار الدساتير. لقد تسببت المظاهرات والاعتصامات التي قامت بها جماعات غاضبة، بمصادمات مع القوات الامنية وسقوط ضحايا. كان البعض من تلك الاحتجاجات بسبب الاوضاع الاقتصادية والمعاشية الصعبة والبعض الاخر مطالبات بتطهير الإدارة الحكومية من رموز الانظمة السابقة. هذه الاوضاع غير المستقرة فسحت المجال لتنامي التيار الاسلامي الاصولي الذي يرتبط بامتدادات خارجية توجه لها اصابع الاتهام في جرائم ارهابية طالت دول عده، ثم قيام تلك التيارات باعتداءات على العناصر الامنية ليتسع نشاطها فيما بعد ويشمل هجمات على سفارات ومراكز سياحية واسواق تجارية ، اذ إتهمت منظمة "هيومان رايتس ووتش" السلطات في تلك الدول بانها غير قادرة –أو غير راغبة– في حماية الأفراد من هجمات يشنها عليهم المتطرفون الدينيون" ، مما أوجب على السلطات إعلان حالة الطوارئ كمحاولة لبسط الأمن والنظام (١٦).

٤– عدم وجود فهم حقيقي للديمقراطية الليبرالية: إن اجراء الانتخابات في بلدان لاتوجد فيها قيم ليبرالية يؤدي الى إنشاء ديمقراطيات غير ليبرالية، وهو مايضر بالديمقراطية ذاتها ، وفي الحقيقة يصعب التعرف على هذه المشكلة لان الديمقراطية التي نمت وتطورت في الغرب كانت قد ارتبطت بالقيم الليبرالية لما يقارب القرن من الزمن،حالة قادت الى قيام نظام سياسي قائم على انتخابات حرة ونزيهة وملتزمة بقيم سيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحريات الاساسية المتعلقة بالتعبير والتجمع والاعتقاد الديني والملكية تحت مسمى "الملكية الدستورية"فالديمقراطية الليبرالية يمكنها استيعاب الانقسامات العرقية دون عنف أو إرهاب، ولكن دون خلفية ليبرالية فأن ادخال الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة على نفسها يؤدي الى تقوية النزاعات القومية والصراعات العرقية، بل وقد تتفاقم وتتحول الى حروب . وعلى سبيل المثال فأن عقد سلسلة من الانتخابات فور انهيار الاتحاد السوفيتي ادى الى فوز

الانفصاليين القوميين واسفر عن انهيار تلك البلدان وحروب في اماكن مثل البوسنة واذربيجان وجورجيا (١٧) .

٥- الفساد المستشري في مفاصل الدولة:موروث من الحقبة السابقة ذلك الفساد، وجد مجالا اوسع في ظل التوترات والازمات التي تعيشها تلك الدول، اذ يعد الفساد والظلم الاجتماعي في توزيع الثروة ، وقمع الحريات عوامل مشتركة حاضرة في كل ثورات الربيع العربي، غير ان الفساد والظلم الاجتماعي واللذان يعدان اهم اسباب اندلا ع الثورتين التونسية والمصرية، بينما السبب الجوهري في انطلاق الثورة الليبية هو الرغبة في الخلاص من نظام حكم فردي مستبد. اما اليمن فكان في حالة ثورات فرعية مستمرة منذ توحيد شطريه عام ١٩٩٠، الى جانب تمركز العناصر المسماة بالجهادية العربية العائدة من افغانستان في اليمن، فالتقت مصا لح الجميع في انتفاضة شعبية لوقف التعديلات الدستورية التي تتيح للرئيس اليمني البقاء لولاية اخرى (١٨). إن حالة الازمة وعدم الاستقرار التي تعيشها دول التغيير، اسهمت بتغول الفساد وسرقة المال العام وتراجع عملية البناء بسبب السرقة وانتشار حالة الرشى، وما يمثلة من اعباء على كاهل الفرد في تلك الدول،واصبح تهريب السجناء المحكوم عليهم بتهم خطيرة تجرى من خلال مايصل الى المسؤولين عنهم من اموال من جهات راعية للارهاب، فضلا عن تهريب الاموال الى الخارج، ولم يسلم من الفساد اي مفصل من مفاصل الحياة بسبب عدم وجود سلطة رادعه وانشغال الدولة بازماتها ووجود سياسيين فاسدين ومفسدين .

٦- الانفلات الامني وظهور تشكيلات مسلحة خارجة عن القانون: تسعى تلك الجهات لزعزعة الامن واضعاف الدولة لتحقيق مكاسب مادية وسياسية ففي ليبيا تشكل عمليات المواجهة بين القوات الامنية والعناصر المسلحة، بل وبين العناصر المسلحة وبعضها بعضا، مسلسلا لاينتهي ومستمرا على مدى ايام الاسبوع، يذهب نتيجتها الكثير من الضحايا بل انها اصبحت اكثر قوة وتستقوي على الدول من خلال اساليب الترويع التي تتبعها ضد من لاينتمون اليها فقد وصل الحد بتلك الجماعات باختطاف رئيسها علي زيدان وغيره من

الشخصيات المهمة في الدولة ، هذا الاختلال في الامن الذي تشهده دول التغيير بشكل مختلف بين واحدة وأخرى، أدى إلى مغادرة البعثات الدبلوماسية في البعض منها، في وقت كانت فيه شعوبها تتطلع الى ان تسهم في رفد الحركة التنموية بالتقنيات الحديثة والامكانات التي تحتاجها، كما ان تدهور الواقع الامني يؤثر على كل جوانب الحياة باتجاه سلبي مما يقود الى فشل تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة (١٩).في حين ادت الحرب الدائرة في سوريا وسيطرة المجاميع المسلحة على مناطق فيها وفي العراق الى نزوح مئات الالاف من العوائل وملايين من الشعب الاعزل الذي بات يقاسي من شتى انواع المعاناة زيادة على مااحدثته تلك المجاميع من تدمير للبنى التحتية والتراثية للاماكن التي احتلتها واصبحت مشكلة النازحين واعادة اعمار المناطق المنكوبة بفعل الحرب اكثر مايشغل الحكومة والمجتمع الدولي بدلا من الاسراع بالبناء الديمقراطي، وازداد خطر الجماعات الارهابية وباتت تهدد دول العالم كافة بعد ان توفر لها الملاذ الآمن في تلك الدول .

المطلب الثاني: تأثير الازمات على مسار المرحلة الانتقالية

أظهرت الاحداث المتسارعة في المنطقة خلال العام ٢٠١٣بأن الاوضاع في العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط، لاتزال بعيدة كل البعد عن بلوغ حالة من الاستقرار، سواء فيما يتعلق باحتمالات امتداد محاولات التغيير الثوري الى انظمة عربية– وغير عربية في الشرق الاوسط – لم تتأثر حتى برياح الربيع العربي ، او حتى بما آلت اليه الاوضاع في دول الربيع العربي، وكانت الازمة التاريخية التي تعرض لها نموذج الحكم الذي حاولت جماعة الاخوان المسلمين طرحه في كل من مصر وتونس ، هو الاكثر جسامة (٢٠) ، فما هي المجالات التي تأثرت بتلك الازمات ومدى تأثيرها عليها :

اولا : على المستوى الداخلي

١– في المجال السياسي: شهدت بلدان الربيع العربي تغيرات سياسية واسعه، وجرت عدة انتخابات كانت نتائجها لصالح القوى ذات التوجهات الاصولية الاسلامية وتشكيل حكومات توافقية تشارك فيها القوى السياسية الفائزة، وخضعت مسألة صياغة الدستور

لتجاذبات سياسية ومحاولات كل جهة فرض رؤيتها لبنود محددة في الدستور مما انعكس بدوره على طول الفترة الانتقالية وتأخر اجراء الانتخابات التشريعية .

ويختلف المعنيون بالانتقال الديمقراطي في تشخيص المرحلة الراهنة التي منها يجري الانتقال ودور القوى الاجتماعية فيها ووزن الجيش والقوى الامنية ودرجة تسييسها، وبنية المجتمع وخطر تفككه اذا انتقل الى التعددية السياسية قبل اكتمال عملية بناء الامة والاندماج، وحجم الطبقة الوسطى، ومستويات التحصيل العلمي واثره في الثقافة الديمقراطية. فضلا عن البنية الاجتماعية للنظام السياسي ودور اجهزة الامن وحجمها وتدخلها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى، ودور القوى الاجتماعية التقليدية، وتماسك المجتمع على مستوى الهوية، وغير ذلك من الامور المتعلقة بتشخيص الوضع الذي تنطلق منه .

فأذا قام المجتمع السياسي في دولةٍ من الدول على تقسيمات مجتمعية إثنيّة أو طائفية، وأنواع من احتكار جماعات هوية محدَّدة للسلطةَ، أو محاصصتِها في أفضلِ الحالات بين ممثِّلي هويات إثنية أو طائفية أو جهوية أو عشائرية، فإنّ اهتزاز مركز ضبط التوزيع والمحاصصة الذي يوزع الامتيازات، وهو ذاته المركز الذي يحتكر العنف، والذي يمارس القمع والردعَ، سوف يؤدي إلى اهتزاز الهيئة الاجتماعية بكاملها. ومن هنا فان طريق الانتقال الافضل الى الديمقراطية في مثل هذه الدول كما تشير اليه العديد من الكتابات السياسية، هو بالاصلاح التدريجي؛ فالثورة تحمل في ثناياها مخاطر تحول مفهوم حكم الاكثرية الى حكم الطائفة الكبرى او الاثنية المحرومة، او الاكثرية المظلومة... مايهددها هي ذاتها بالانقسام والتشظي، لانه اذا اصبحت الهوية هي معيار للحقوق السياسية وليس المواطنة، لاتبقى جماعة واحدة غير مهددة بالانقسام، فالمنظومة نفسها تولد باستمرار متحدثين بأسم هويات مظلومة داخل الجماعة وخارجها، فسياسات الهوية تفقس هويات(٢١).

ان فشل تجارب دول الربيع العربي في تجاوز الخلافات السياسية التي أزّمت المرحلة الانتقالية، تذكرنا بخطأ الاعتقاد الذي يقول بأن الديمقراطية هي تبادل السلطة بالانتخابات، وانها حكم ممثلي الاغلبية فقط. فما المرحلة الانتقالية بحسب هذه النظرة سوى الاستعداد لاجراء

الانتخابات، ولكن من يدفع بهذا الاتجاه يجد نفسه يطيل المرحلة الانتقالية فقط. ويعطل الانتقال الى الديمقراطية ؛ فالمجتمع غير المتفق على مبادئ الديمقراطية تقوده الانتخابات الى المواجهة والصراع وازمة الشرعية الدائمة بدلا من ان تقوده الى التعددية(٢٢)، لذا فإن مبدأ التوافق الذي اعتمدته القوى السياسية بديلا عن الاغلبية الانتخابية، اتخذ من المحاصصة اساسا في التشارك في العملية السياسية مما فتح الباب امام الكثير من المشكلات فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري وعدم اعتماد مبدأ الكفاءة في شغل المناصب وتجزئة المجتمع .

لقد اثبتت التطورات السياسية التي جرت في بلدان عربية عدة ، مدى تعقيد المشهد السياسي وصعوبة اتفاق الاطراف الفاعلة فيه على قاعدة عمل مشترك يمكن ان توجه سياسة البلد في المسار الصحيح لبناء الديمقراطية،فضلا عماتسببت به مواجهة الانظمة الشمولية العربية لعملية التغيير ومحاولة اجهاضها وتاجيج الروح القومية من خلال اثارة نزاع خارجي وتوظيفه في السعي لاستعادة الشرعية وذلك عبر استشعار الروح القومية الوطنية ، فاضحت اراضي تلك الدول مجالا للصراع الداخلي بين فئات الشعب والخارجي لتنفيذ اجندات تلك الدول والانظمة الشمولية التي تآكلت شرعيتها.

٢- المشكلات الاقتصادية: يعد العامل الاقتصادي أحد أهم الاسباب التي أدت الى حركة الاحتجاجات والثورات، الا ان شيئا لم يتغير نحو الافضل، اذ تسبب الاضطراب السياسي والامني في مصر وتونس الى تدهور قطاع السياحة الذي كان يعد من المصادر الاساسية للاقتصاد، اما في ليبيا واليمن وسوريا فقد تسببت الحرب المستمرة في تدمير البنية التحتية ووقف القطاعات الانتاجية فتراجع الاداء الاقتصادي، وارتفعت معدلات البطالة ومستويات الفقر، كما ان طبيعة الاحتكار الذي كانت الانظمة السابقة قد اتبعته في ادارة القطاعات الاقتصادية من قبل الاشخاص المقربين من النظام تأثرت بشكل كبير، بعد ان هجرها اصحابها وهرّبوا الاموال الطائلة الى خارج البلاد وتوقفت تلك القطاعات الانتاجية عن العمل وفقدت فرص التصدير واسواقها الخارجية فقد خسرت سوريا سوق صادراتها بعد ان توقفت الصناعات النسيجية ذات الجودة العالية وتحولت لصالح تركيا، في حين توقف انتاج

النفط الليبي في عدة حقول انتاجية متضررة، وتحول عنها المستوردون الى مصادر انتاجية في دول اخرى ومنها روسيا ودول الخليج، ففقدت جزءأ كبيرا من مصدرها الرئيس في تمويل ميزانيتها، فضلا عما تتسبب به الاعمال التخريبية في المنشآت النفطيةوتعثر عمليات الانتاج والتصدير بسبب تراجع الوضع الامني وضعف سلطة الدولة، في ايقاف الصادرات النفطية. الى جانب ماتمثله اطماع الشركات البترولية العالمية في النفط العربي وسعيها لتوظيف اموال البترودولار في البنوك الغربية لادارتها والاستفادة من الارباح المتحققة عنها، هذه المسألة تبرز حالة من الشك حول دور تلك الشركات في التلاعب باسعار النفط والضغط على الدول المنتجة له والتي تعتمد بالاساس على النفط كمصدر لتمويل خزينتها اي انها (دول ريعية).

ان تراجع الاوضاع الاقتصادية في تلك الدول انعكس بشكل سلبي على عملية التغيير التي تتطلب البناء والاعمار وايجاد فرص عمل وتطوير المنشآت القائمه وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الاهداف التي قامت الثورة من اجلها، الى جانب تاثيراتها الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة والفساد المالي والاداري، لذا واجهت تلك البلدان اوضاع اقتصادية متدهورة بسبب عدم الاستقرار الذي احدثته عملية التغيير، ففي تونس مثلا، تقلص مستوى الموجودات من النقد الاجنبي وارتفعت نسبة البطالة بين الشباب وارتفعت نسبة الفقر لاسيما في المناطق الغربية والجنوبية في البلاد والتي شهدت احتجاجات متواصلة للمطالبة بتحسين الاوضاع المعاشية وتوفير فرص عمل وتوفير الخدمات الضرورية، والسبب في ذلك يعود الى تراجع الاستثمارات الاجنبية وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد التونسى بفعل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد،بالرغم من جهود الحكومة في التأكيد على ترحيبها بالسائحين والشركات، وسط تدهور الأوضاع الأمنية التى تسببت فى انكماش الاقتصاد ، ومن جانب آخر تجميد اموال الرؤساء وبعض الوزراء في الخارج فضلا عما حصل من تهريب كثيف للاموال لدول خارجية لاسيما دول الاتحاد الاوروبي من قبل الرؤساء المخلوعين وحاشيتهم والمقربين منهم والمتخوفين من حالة عدم الاستقرار الامني التي صاحبت عملية التغيير السياسي، ولم تتمكن الحكومات الجديدة من

استعادتها، فتجاوز معدل البطالة في مجمل الدول الـ ١٨%، وهو ما يعني وجود ما يزيد علي ١٧ مليون عاطل عن العمل، وفي الوقت نفسه هناك هجرة مستمرة للكفاءات العربية إلي الخارج بسبب نقص فرص العمل، فنحو ٢٠% من خريجي الجامعات العربية يهاجرون إلي الخارج سنويا، وتشير البيانات الواردة في أحدث التقارير الاقتصادية العربية والدولية الصادرة عن جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات الدولية إلي تأثر الوضع المالي والسياسات المالية للدول العربية بشكل كبير بدءا من عام ٢٠١١، كما تسببت الأزمة في تباطؤ الإيرادات العامة، حيث تعاني دول الثورات من أزمات اقتصادية حادة (٢٣) ، وقد تزايدت انتقادات صندوق النقد الدولي للحكومات الجديدة في تلك الدول بسبب عجزها عن تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية وهو ما زاد من تأثير حجم الأزمات الاقتصادية التي تعانيها وأصبح يهدد السياسة المالية لتلك الدول بالإفلاس، حيث احتلت مصر رقم ٥ على مستوى الدول المهدده بالإفلاس، فقد وصل الدين العام إلى مستويات غير مسبوقة بنسبة ٩١%.

وتشير تقارير تلك المؤسسات التي صدرت مؤخراً إلى أن هذه الدول التي كانت تعد من المناطق الديناميكية، اقتصادياً وتنموياً ومؤهلة لتكون اقتصاديات صاعدة أصبحت تتخبط في أزمات متعددة الجوانب، وهو ما يرجح – طبقاً لهذه التقارير – عجز تلك الدول على معالجة مشاكل البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية وهي الشعارات الرئيسة التي رفعتها قوى الثورة.مماجعل بعض دول الثورات اقرب الى قبول شروط أو توصيات صندوق النقد الدولي، وسوف يزداد هذا القبول مع حاجتها المتزايدة لتوفير مصادر التمويل الضرورية(٢٤).

وفي دراسة اجراها المركز الاطلنطي* اكدت بأن منطقة الشرق الأوسط ، ستبقى واحدة من أكثر المناطق التي تشهد تغييرات كبيرة على مدى العقد القادم. ويذكر الكاتب أن المنطقة ستعاني حالة عدم الاستقرار، وربما تشهد صراعات إقليمية بسبب عدم الاهتمام بعملية التنمية، وتهميش بعض الفئات، وهو الأمر الذي دفع الكاتب إلى التحذير من حالة الانهيار

التي تتعرض لها مقومات الدولة في المنطقة بصورة لم يسبق لها مثيل مع احتمال تفكك بعض الدول العربية مثل: سوريا، والعراق، ووجود توقعات غير مبشرة بالأحوال الاقتصادية، على الرغم من توقعات الجماهير بحدوث مزيد من الازدهار والنمو، منذ بدء ثورات الربيع العربي (٢٥).

ثانيا : على المستوى الخارجي

تذهب النظرية الليبرالية الى ان العلاقات بين الدول تتأثر وتؤثر ببعضها ولا يمكن فصلها لاسباب عدة ترتبط بصراع المصالح بين الدول والعولمة ، وما احدثته التكنولوجيا من أثر في تقليص المسافات بين الداخل والخارج، وزيادة الاعتماد المتبادل في العالم (٢٦) ويذهب منظروا العولمة الى القول بأنه لم يعد ممكنا النظر الى مجال السياسة المحلية ومجال السياسة الدولية على انهما مجالان منفصلان بل هما مجال واحد مترابط؛ فالعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة تتداخل بعضها مع بعض ، وتشكل حدود مايفضل البعض تسميته " السياسة العالمية" وبحسب لغة العلاقات الدولية يتم النظر الى الاعتماد المتبادل على انه يعني الاعتماد السياسي والاقتصادي المتبادل للدول . وبما يعنية ذلك من حساسية هذه الدول وقابليتها للتاثر بما يجري داخل بعضها بعضا (٢٧).

وبالرغم من اعلان غالبية الدول العظمى بأن ماحصل من احتجاجات وثورات كان مفاجئا لها،بحيث كانت التطورات التي شهدتها دول الربيع العربي، أسرع من ردود أفعالهم، فأن امتداد تلك الثورات والانتفاضات والاخطر الحرب الاهلية ، قد فتحت الباب واسعا امام تدخلات القوى الكبرى والاقليمية ايضا. وربما الصراع فيما بينها ، لما تمثله تلك الثورات والانتفاضات من مصالح او تهديدات مهمة او جوهرية او تنافسات مع قوى دولية اخرى لايمكن التعامل معها بما لايتفق مع دلالاتها بالنسبة لتلك القوى الكبرى، ومع هشاشة الوضع السياسي والامني فإن حجم التدخلات ونوعها يتسع بحسب ماتتطلبه مصالح تلك القوى، سواء منها الكبرى ام الاقليمية. ففي حين استخدمت الادوات السياسية والاقتصادية من جانب القوى الكبرى في التعامل مع ثورات الربيع العربي جميعها وبلدانها، فأن الاداة العسكرية لم تستخدم

في الثورات التونسية والمصرية . واتبعت خطوات قادت الى حل توافقي احيانا كماحصل في اليمن لاجل عبور المرحلة الانتقالية دون استبعاد كامل لرموز او قواعد النظام القديم ، فاكثر مايهم هو اتخاذ الترتيبات التأمينية للسفن التجارية والعسكرية لهذه الدول عبر مضيق باب المندب، في حين استخدمت الضربات للطائرات بدون طيار ضد انشطة ارهابية في اليمن قامت بها الولايات المتحدة لاجل مصلحة متبادلة ليس فقط مع اليمن ومع جيرانها المباشرين (لاسيما المملكة العربية السعودية) وانما ايضا مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الاخرى التي تهتم بأمن تجارتها وسفنها العابرة للمضيق(٢٨) . الا انها عادت وتدخلت بشكل عسكري مباشر من قبل دول الجوار والاقليم او غير مباشرة من قبل الدول الكبرى في تأييد العمليات العسكرية التي تقودها السعودية وتحالفها على اليمن في عملية مايسمى " عاصفة الحسم " بعد تفرد الحوثيين بالسلطه واستبعاد الجهات المنافسة الاخرى عن طريق القوة العسكرية. في حين ينظر لتونس بانها بلد صغير بالمعايير الجغرافية والديمغرافية وليست ذات تأثير اقليمي كبير من هنا كان لكل بلد حالته الخاصة في استقطاب التدخلات الاجنبية للدول الكبرى ودول الاقليم .

وقد برزت محاولات احتواء قوية قوامها العديد من القوى الدولية والاقليمية لما يمكن ان تؤول اليه الثورات العربية بهدف الحفاظ على أبنية النظام المعولم وهياكله بعيدا عن اي مطلب بمراجعة جوهرية يفترض ان تفرضها متطلبات تغيير ديمقراطي في الوطن العربي ، على غرار تجارب امريكا اللاتينية. وكانت معظم البلدان العربية الكبرى كمصر والسعودية قد حافظت منذ حرب الخليج الثانية على علاقات مميزة وتحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة . وأدت الثورات العربية الى دخول روسيا والصين طرفا في المعادلة الى جانب الولايات المتحدة من خلال القضية السورية . اضافة الى دخول لاعبين اقليميين جدد كتركيا وإيران (٢٩) .

لقد أظهرت تطورات الاوضاع في دول الربيع العربي تحديات جديدة تتعلق بموقف الدول الكبرى من ظاهرة الربيع العربي ، اذ كشفت تلك التطورات عن تحد يواجه سياسة الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى على سلم قوة الدول، ذات العلاقة مع متغيرات الربيع

العربي وما تبعه ، وفي مواجهة صعود التيارات ذات المرجعية الاسلامية الى الحكم ، بدا ان الولايات المتحدة تحاول ممارسة سياسات احتواء، تعيد بها انتاج نمط تحالفات جديدة مع القوى السياسية المعبرة عن هذه التيارات تماثل ماكان قائما مع الانظمة الاستبدادية التي تفجرت في وجهها الموجة الاولى من انتفاضات الربيع العربي*. ومع مؤشرات التوافق الاولية ، حتى لو كان على مستوى تكتيكي ، بين هذه الانظمة الجديدة واولويات المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، بدا كذلك ان هناك قبولا بانتشار هذا النموذج في الحكم في الحالات التي تشهد تغييرا في المنطقة ، او حتى المحتمل ان تشهد مثل هذا التغيير ، وكان ذلك جليا في الحالة السورية . وربما كان المنطق الكامن وراء تلك السياسات الامريكية هو هو افتراض ان تلك التيارات ، رغم كونها ليست صاحبة الشعبية الغالبة بشكل مطلق على الشعوب العربية . فانها الاكثر قدرة على الحشد والتعبئة . وعكس ماتتمتع به من شعبية . مقارنة بأي قوى سياسية اخرى . ويكشف ذلك بوضوح عن مدى التلاقي بين بعض التنظيمات المنتمية لهذا التيار والمصالح الامريكية في اكثر من دولة . عبر الاقليم وعبر اكثر من مرحلة تاريخية ، لاسيما في مواجهة انظمة الحكم ذات النوعية القومية / اليسارية التي صبغت عددا من انظمة مابعد الاستقلال في العالم العربي . الا ان تلك السياسة فشلت بسبب الهشاشة السياسية لهؤلاء الحلفاء فالديمقراطية التي ارادت الولايات المتحدة نشرها في المنطقة مكنت القوى الاسلامية من الصعود الى الحكم، تلك التيارات التي لم تبد ممانعة في حماية المصالح الامريكية في المنطقة (٣٠) .

إن طبيعة التدخلات الخارجية افرزت حالة من الصراع على الهيمنة على دول الربيع العربي وسمحت لدول كانت تتخذ مبدأ الاعتدال والوسطية بالدخول الى ساحة المنافسة بغرض الهيمنة ، فظهرت تدخلات سعودية وقطرية الى جانب مشاريع توسعية تركية ، بعد ان كانت اصابع الاتهام توجه على الدوام الى ايران وتتهمها بالتدخل ومحاولة فرض هيمنتها ، هذه التدخلات جعلت المنطقة في حالة صراع ونزاعات مسلحة اضعفتها بالدرجة التي باتت فيها مهددة بالتشظي والانقسام، ورجحت ميزان دول اخرى اتخذت جانب العداء من شعوب

المنطقة على الدوام مثل الكيان الصهيوني، فكانت النتائج لصالحها وبالاخص مابات يصدر عن سياسيين ومسؤولين اسرائيليين بان اسرائيل اليوم في افضل حالاتها ولم تعد تستشعر الخطر من جيرانها العرب وتتجه صوب مزيد من التوسع وفرض الامر الواقع . مما يجعلها دائما بالضد من عملية البناء والاستقرار لتلك الدول فتثير الفتن وتحرك بعض المرتبطين بها من الانتهازيين في داخل تلك الدول لادامة حالة الصراع والنزاعات التي توقف عجلة التقدم فيها.

الخاتمـــة

التحولات التي شهدتها دول الثورات العربية تطلبت وجود مرحلة يجري فيها الانتقال من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي تعددي، وهو أمر بدرجة كبيرة من الاهمية من حيث تأثيره، على مستقبل الدولة وكيانها اذا لم يتم التعامل معه بحكمة ومعرفة بطبيعة الانتقال لذا توصف المرحلة الانتقالية، بأنها تمثل ساحة الحسم التي تتم فيها عملية الانتقال وعبر آليات عمل وقواعد متفق عليها في جميع التجارب الديمقراطية ومتطلبات ينبغي ان تتضمنها . وحيث ان التغيير قد تم في اغلب تلك الدول وان المرحلة الانتقالية أُعلِنت بدايتها مع سقوط النظم السلطوية التي اطاحت بها الثورات الشعبية، المطالبة بالخلاص من براثن ومخلفات تلك النظم المتجذرة ضمن مفاصل وثنايا وهياكل تلك البلدان ، فمن المؤكد بأن جملة من التحديات من افرازات المرحلة السابقة سوف تبرز لتعيق سير التغيير وتطبع المرحلة الانتقالية بطابع مأزوم على الدوام،منها ماهو داخلي وآخر خارجي،فالداخلي يتعلق بالعملية الديمقراطية نفسها، والتي لابد وأن تتوائم مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية ، من حيث طبيعةوتماسك البنيان الاجتماعي ورغبته في التغيير ودور الطبقة الوسطى ومدى ارتباط جزء منها بمنظومة النظام السابق ، فعملية التغيير التي شهدتها دول الربيع العربي ابرزت جوانب الضعف وهشاشة المجتمعات التي انطلقت منها بعد ان طغت الهوية الفرعية على الهوية الوطنية الجامعة وشكلت اهم تحد امام عملية التغيير بما اثارته من صراعات وانقسامات بين الفئات الاجتماعية ، في حين ادى بعض القوى السياسية دورا كبير في تأجيج تلك الصراعات من اجل الحصول على

مكاسب سياسية او نفعية مادية،وباتت الازمات الداخلية عنوان المرحلة الانتقاليةالتي ألقت باعبائها بالدرجة الاساس على المجتمع ، فتدهور الوضع الامني اثر بشكل كبير على قطاعات اقتصادية مهمة مع توقف حقول انتاجية ووجود حالات تهجير قسري وتهريب الاموال الى الخارج وتراجع الاستثماروالفساد الذي استشرى واثر على عملية البناء والتنمية والحالة المعاشية بشكل عام، لاسيما في الدول التي تستمر فيها المواجهات كسوريا واليمن . وكانت الهجمة الارهابية الشرسة التي تعرضت لها المنطقة من اهم العوامل التي ادت الى تردي الاوضاع الاقتصادية وتدهور البنية التحتية ، وتشوه البنيان السياسي الذي بدأ يتشكل بحسب مجريات الاحداث ومتطلباتها واصبحت الدولة ضعيفة ومأزومة تسعى بالدرجة الاساس الى تسيير امورها ملقية بأهداف الثورة في آخر سلم اسبقياتها بمواجهة المخاطر والازمات التي تعصف بها .

اما التحديات الخارجية فتمثلت بحجم التدخلات الخارجية التي اعاقت المسيرة الديمقراطية والمحاولاتالمستمرة لاضعاف تلك الدول والهيمنة عليها والسعي لافشال النموذج الديمقراطي من قبل دول اخرى ذات نظم سلطوية بهدف ابعاد خطر الثورة عنها ، واخرى تتعلق بالتوازنات في المنطقة التي تسعى الدول الكبرى الى تكريسها ، خدمة لمصالحها فتسببت بالمزيد من الصراعات الداخلية التي زادت سقف المعاناة لدى شعوب المنطقة ونظمها السياسية .

وعلى الرغم من ان كل المراحل الانتقالية تقريبا تتسم بالازمات ، الا ان جسامة الاخطار التي تحيط بدول الربيع العربي من ارهاب ودعوات للتفتيت وهدر للمقدرات الاقتصادية وتدمير البنية التحتية والنسيج الاجتماعي وغير ذلك كثير، تتطلب ايجاد مخرج من تلك الازمات باسرع وقت لأجل انجاح التجربة الديمقراطية.

ان وضع خارطة طريق تتضمن اجراءات هيكلية للمرحلة الانتقالية (من خلال دستور قابل للتعديل ينسجم وطبيعة المجتمعات التي يمثلها ومستوى طموحاتها بعيدا عن الطموحات التي يصعب تحقيقها وان يراعي مصالح الامة بكافة شرائحها ويحقق العدالة للجميع، لابد ان

تصحبه مسائل تتعلق بنشر الوعي بالثقافة الديمقراطية والمفاهيم الليبرالية ومن خلال اعلام وطني حر يبعث في الامة روح الامل وحب الوطن، الى جانب اجراءات اخرى تتعلق باقرار قانون الاحزاب الذي يشترط الهوية الوطنية لها بعيدا عن العرقية او الطائفية وعدم اقحام الدين بالسياسة . واتخاذ اجراءات لتصحيح مسار المرحلة الانتقالية وذلك بمعالجة الاخطاء التي رافقت تلك المرحلة من قبيل معالجة قضايا الفساد والحفاظ على المال العام وتطبيق العدالة الانتقالية لتحقيق مصالحة وطنية واغلاق الطريق امام الاطراف التي تسعى لتفتيت بلدانها وتقسيمها خدمة لاجندات خارجية والعمل على حل الخلافات وفق الدستور والقانون .يمكن ان تسهم في توفير اجواء مناسبة للمسيرة الديمقراطية ، فبناء الداخل هو اساس قوة الدولة في مواجهة التدخلات والاخطار الخارجية .

وفي ظل هذه المتغيرات العديدة لايمكن الحديث عن مرحلة زمنية محددة ، فالديمقراطية ثقافة تحتاج الى وقت وعناية كي تنمو وتثمر . ولابد لنا في النهاية من القول بأن المرحلة الانتقالية من اخطر المراحل التي يمر بها بلد ما بما تحمله من ثغرات تسمح بدخول الازمات وتفشي الصراعات ، انها مرحلة تتطلب بالتأكيد ضبط ايقاعها .

المصــادر

١- عزمي بشاره ، نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية ،محاضرة في المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات الذي انعقد في ٢٠/آذار مارس /٢٠١٤ في الدوحه.

٢- المصدر نفسه.

٣- وحيد عبد المجيد ، ربيع العرب وحروبهم : المخاض الاخير؟، السياسة الدولية – العدد ١٩٩يناير ٢٠١٥، المجلد ٥٠، ص ص .٥٣،٥٤

٤- المصدر نفسه، ص٥٤.

٥- مُحَمَّد مصطفى كمال الرهان المراوغ: الجدل الامريكي حول نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط ، ملحق السياسة الدولية، العدد١٩٤اكتوبر٢٠١٣- المجلد ٤٨ ، ص.٧

٦- ريكاردو رينيه لاريمونتويوسف مُحَمَّد الصواني ،الربيع العربي : الانتفاضة والاصلاح والثورة ، منتدى المعارف الطبعة الاولى، بيروت ٢٠١٣، ص٨-.٩

٧- المصدر نفسه ، ص.١١

٨- احمد عبد ربه ، الاستثناء الديمقراطي : مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية – العدد ١٩٥يناير ٢٠١٤-المجلد٤٩، ص.٣٢

٩- اسعد طارش عبد الرضا ، التحولات الديمقراطية في البلدان العربية ١٩٩٠- ٢٠٠٩:المغرب العربي انموذجا ،مجلة العلوم السياسية –كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ،العدد٤٥،السنة الثانية والعشرون –كانون الاول ٢٠١٢، ص١٧٢.

١٠- حلقة نقاشية علمية بعنوان "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، شارك فيها أكاديميون وسياسيون أردنيون،مركز دراسات الشرق الأوسط– عمّان، الأربعاء ٢١/٠٩/٢٠١١ على موقع ، http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-32.html

١١ – ريكاردو رينيه ، مصدر سبق ذكره ، ص٨-٩.

١٢- حلقة نقاشية علمية بعنوان "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، مصدر سبق ذكره.

١٣- باكينام الشرقاوي، ادارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات الديمقراطية ، على موقع http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=8913،

١٤- حلقة نقاشية علمية بعنوان "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، ، مصدر سبق ذكره

١٥- مُحَمَّد مصطفى كمال ، مصدر سبق ذكره، ص.٧

١٦- ايمان احمد عبد الحليم ، مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، بحث من شبكة الانترنيت ، منشور على موقع مجلة السياسة الدولية http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx

١٧- مُحَمَّد مصطفى كمال ، مصدر سبق ذكره، ص.٧

١٨- احمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي ،المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ،السنة السادسة والثلاثون ، العدد٤١٥، ايلول(سبتمبر) ٢٠١٣، ص.٢١

١٩- احمد عبد ربه ، الاستثناء الديمقراطي : مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي ، مجلة السياسة الدولية – العدد ١٩٥يناير ٢٠١٤- المجلد٤٩، ص.٣٢

٢٠- مالك عوني ، الانخراط المتردد : هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الامريكية في المنطقة ؟،ملحق مجلة السياسة الدولية – العدد ١٩٤اكتوبر٢٠١٣- المجلد ٤٨، ص.٣

٢١- بشارة عزمي ، مصدر سبق ذكره.

٢٢- المصدر نفسه.

٢٣-مُحَمَّد كمال أبو عمشة، مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الراهنة ، بحث من شبكة الانترنيت على موقع http://fairforum.org/?p=2307،

٢٤- المصدر نفسه .

* نشر المركز الأطلنطي دارسة أعدها ماثيو بوروز، مدير إحدى المبادرات الاستراتيجية بمركز برنت سكوكروفت للأمن الدولي، بعنوان "الشرق الأوسط ٢٠٢٠: دور الشرق الأوسط في تشكيل الاتجاهات العالمية".يتناول الكاتب في دراسته العواقب المحتملة على المدى المتوسط للتطورات الجارية في المنطقة، والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى تغييرات هائلة، ويعرض سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط خلال فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. فعلى الرغم من أن هذه الفترة أقصر من المعتاد، فإن العوامل الهيكلية في الشرق الأوسط في حالة تغير مستمر أكثر مما هي عليه أغلب المناطق الأخرى.

٢٥- ماثيو بوروز ، الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠ .. رؤية استشرافية لمسارات المنطقة ، مجلة السياسة الدولية ، على الرابط ، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/4923/%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25

٢٦– علاء عبد الحفيظ مُحَمَّد ، مستقبل الدولة الوطنية العربية فيضوء اشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ،المستقبل العربي ،العدد ٤٢٩، السنة ٣٧ تشرين الاول / نوفمبر٢٠١٤، ص ص٩ ،١٠ .

-٢٧**Helin Milner and Andrew Moravesk, eds,Power,Interdependence and Non-State Actors in World Politics Princeton,NJ;Princeton University Press,2009**

على الرابط **https://muse.jhu.edu/chapter/1183533**

٢٨– مصطفى علوي ، مباراة لاصفرية : الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الامريكي في الشرق الاوسط، ملحق السياسة الدولية ، العدد١٩٤ اكتوبر٢٠١٣– المجلد٤٨، ص ٢٤.

٢٩– علاء عبد الحفيظ مُحَمَّد، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

* كانت الولايات المتحدة الامريكية قد دعمت الانظمة السلطوية لتحقيق مصالحها، الا ان تلك الانظمة وبسبب سياساتها القمعية والاستبدادية شكلت عبئا على شعوبها، ومع القمع الذي تعرضت له الجهات المعارضة المعتدلة احزابا كانت ام افراد. كانت المحصلة نشوء تيارات معارضة منكفئة على نفسها ضمن ايديولوجيات دينية وطائفية طبعت المجتمع بطابع متشنج ، البعض منها استهدف المصالح الامريكية التي ينظر اليها بوصفها الداعمة لتلك النظم السلطوية والمسؤول الاول عن معاناة شعوب المنطقة فكان استهداف برجي التجارة العالميين في ١١ ايلول ٢٠٠١ الخط الفاصل بالنسبة للولايات المتحدة بين تاريخين وسياستين تجاه نظم المنطقة وشعوبها ، ادت الى اعادة ترتيب اولوياتها في ضرورات او مستحقات التغيير الكلي للنظام السياسي العربي وبما يتوائم مع متطلبات التحول في الاستراتيجية الامريكية والنظام الدولي الجديد وحتى على مستوى البيئة الدولية المتغيرة .

٣٠– مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره ،ص٢٥.

The crisis of translational phases after the Arab revolutions

Instructor Doctor : Amenah M . Ali

Abstract

The waves of popular revolutions and proteststhat has beenlaunched in several Arab countries against authoritarian regimes carried reform and change addresses, which require space of time that might be long or short according to the requirements of the change for every single case which is posed by the political , social and geopolitical realities .In the transitional phases there are steps carried out for the construction and transformation toward democracy, therefore there would be challenges and conflicts that could lead to crises .Our study addresses the challenges and crises brought by the process of change towards democracy and the ways to overcome them to make for the process of Democratic transformation successful.